مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 04 العدد 06 (20) 2024/11/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

ريادة الأعمال الاجتماعية ودورها التنموي في ظل الاقتصاد الاجتماعي التضامني

أ.د/ طايبي رتيبة*
جامعة البليدة2، الجزائر
r.taibi@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2024/09/28 تاريخ القبول: 2024/11/07

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه ريادة الأعمال الاجتماعية في المسار الإنمائي للمجتمعات المحلية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة في ظل الانتشار الواسع للاقتصاد الاجتماعي التضامني كنمط اقتصادي بديل عن نموذج التنمية التقليدي، حيث أضحت اليوم ريادة الأعمال الاجتماعية تكتسي أهمية بالغة في هذا النمط من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كونها تعد من أبرز محركات النشاط والنمو الاقتصادي وتلعب دورا تنمويا هاما في الاقتصاديات العالمية وارتقاء المجتمعات، فضلا عن أنها تنطوي على إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، وتعد كذلك بمثابة المساهم الأكبر في توفير فرص العمل والخفض من نسب البطالة والفقر وتعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني ومبادئ العدالة الاجتماعية. هذا وقد بدأت في الآونة الأخيرة مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني تنشط في المجتمعات العربية من خلال منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية، إلا أن هذه المبادرات في الواقع لا تزال تواجه تحديات جسيمة أهمها أن ريادة الأعمال الاجتماعية لا تزال قطاعا ناشئا نسبيا في العالم العربي، وهو ما يكشف عن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بالدور التنموي الذي تؤديه في المجتمعات المحلية ودعمها.

الكلمات المفتاحية: ريادة الأعمال الاجتماعية، رواد الأعمال الاجتماعيين، التنمية، الاقتصاد الاجتماعي التضامني.

مقدمة:

لقد تعاظم الاهتمام بالتنمية على المستوى الشعبي والحكومي والدولي باعتبارها السبيل لدحر التخلف ومواجهة آثاره التي عانت منها وما زالت تعاني منها الدول النامية، بما فيها الدول العربية، لذلك أصبحت

*المؤلف المرسل: أ.د/ رتيبة طايبي، الايمايل: r.taibi@univ-blida2.dz

قضية تحقيق التنمية الشاملة محورا للاهتمام والشغل الشاغل لهذه الدول (طلعت مصطفى السروجي، وآخرون، 2001، ص59-61). ومنه باتت ريادة الأعمال الاجتماعية تكتسي أهمية كبيرة في عصرنا الحالي بعدما أضحى ينظر لها على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات التنموية والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات النامية، وبخاصة العربية، فإلى جانب كونها وسيلة لتحقيق الأرباح فهي تؤدي دورا تنمويا بارزا تساهم من خلاله في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفي تحقيق التنمية، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والخفض من نسب البطالة والفقر وإيجاد الحلول المبتكرة للعديد من المشكلات الاجتماعية المستعصية التي تعاني منها المجتمعات المحلية، مما يجعلها تمثل ضرورة حتمية أمام الدول النامية وخصوصا المنطقة العربية بعد أن باتت معظمها تعج بمشكلات متراكمة وتعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (بن حكوم علي، 2020، ص57،67). ومن ثم يمكن لريادة الأعمال الاجتماعية أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي والمحلي حيث أن واحدة من أهم خصائصها قدرتها على تقديم حلول مستدامة، كونها تنطوي على إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع (أمل خيري أمين، 2013، ص19).

أولا–تحديد مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم، تتبلور مشكلة الدراسة في هذا التساؤل المحوري: إلى أي مدى يمكن لريادة الأعمال الاجتماعية الإسهام بفعالية في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل في ظل الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

-كيف يمكن لريادة الأعمال الاجتماعية الإسهام في تحقيق التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية؟

-ما مدى إمكانية إسهام ريادة الأعمال الاجتماعية في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني؟

-ما هو واقع ريادة الأعمال الاجتماعية والتحديات التي تواجهها في المنطقة العربية؟

-هل توجد نماذج وتجارب ناجحة على المستوى العالمي والعربي في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية؟

ثانيا–أهداف الدراسة:

تنطوي هذه الدراسة التي تندرج ضمن الدراسات النظرية التحليلية على جملة من الأهداف الأساسية أهمها إبراز أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه ريادة الأعمال الاجتماعية في المسار الإنمائي للمجتمعات المحلية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة، هذا إلى جانب تحديد مدى امكانية اسهام منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وكذلك الوقوف على واقع ريادة الأعمال الاجتماعية

كظاهرة عالمية في المنطقة العربية ورصد أهم التحديات المرفوقة التي تواجهها والتي تقتضي إيجاد حلول عملية للتصدي لها. أضف إلى الأهداف أيضا تشجيع انخراط الشباب، بخاصة منه البطال والذي يعاني من الإقصاء الاجتماعي، بالمنطقة العربية في الاقتصاد الاجتماعي التضامني وترسيخ مبادئه لديه، وذلك من خلال تعزيز إنشائه لمشروعات ريادية اجتماعية وتنمية الوعي لديه بدورها التنموي، وجعل من القيادات الاجتماعية الشابة من رياديي الأعمال الاجتماعيين أطرافا فاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا–أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات أهمها أن مسألة التنمية بمفهومها الشامل والتطلع إلى البحث عن بدائل مبتكرة اجتماعيا واقتصاديا وآليات جديدة لتجسيدها لازال يشكل محور اهتمام متزايد في دول العالم النامي، وبخاصة الدول العربية، وذلك تبعا لمعاناتها المستمرة من مشكلات اجتماعية متفاقمة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ومواجهتها لتحديات جسيمة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتقدم العلمي التكنولوجي والتحولات الجارية. فضلا عن ذلك فإن هذه الدراسة تعالج موضوع حديث ذو قيمة علمية في حقل بحث ريادة الأعمال كونه يواكب التطورات والتحديات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية، حيث تبرز أهمية ريادة الأعمال الاجتماعية كمفهوم حديث وظاهرة عالمية تعرف انتشارا واسعا على المستوى العالمي وذلك في ظل ظهور نموذج الاقتصاد الاجتماعي التضامني كبديل مبتكر عن نموذج التنمية التقليدي، هذا إلى جانب بروز الحاجة المتزايدة مع ظهور الأزمات الاقتصادية وتردي الأوضاع الاجتماعية والبيئية في المنطقة العربية إلى تفعيل الدور التنموي لمنظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في المجتمعات المحلية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. كما تتجلى أهمية الدراسة في تلك الأهمية العملية التي تكتسيها تلك التوصيات المقترحة والمستخلصة في ضوء تحليلنا لمشكلة الدراسة ضمن هذه الورقة البحثية.

1/–مدخل مفاهيمي:

1.1.مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية:

تعرف ريادة الأعمال الاجتماعية (Social Entrepreneurship) بأنها "الخروج بفكرة مبتكرة تعالج قضية اجتماعية معينة بحيث يؤدي تنفيذ هذه الفكرة إلى أثر تنموي اقتصادي أو اجتماعي على مختلف المستويات (الفرد والأسرة والمجتمع)، ويمكن أن تأخذ هذه الفكرة التوجه الربحي لتحقيق الاستدامة في التنفيذ وزيادة الفئات المستفيدة" (إيهاب مقابلة وآخرون، 2021، ص6).

إن ريادة الأعمال الاجتماعية هي "مجموع الإجراءات والأعمال التي يقوم بها المواطنون لبناء المؤسسات وتحويلها في سبيل تطوير الحلول للمشكلات الاجتماعية مثل الفقر، المرض، الأمية، الفساد البيئي، انتهاك حقوق الإنسان وقضايا الفساد، بحيث يمكن تحسين الحياة وأسبابها لكثير من البشر". وعرفها "مارتن و أوسبرج" (Martin & Osberg) بأنها "ردة فعل على فرصة متاحة لخلق حلول مبتكرة لمشكلات راهنة". بينما وصفها "لايت" (Light) بأنها "عبارة عن جهود الأفراد أو المنظمات أو الشبكات الاجتماعية لخلق تغيرات مستدامة واسعة النطاق لحل مشكلات اجتماعية، بحيث تركز مشاريع ومنظمات ريادة الأعمال الاجتماعية على رؤية بعيدة المدى والتزام تحقيق التغيير المنشود والقدرة على تحديد الفرص المتاحة ووجود مهارات قيادية لدى أفرادها من الرياديين" (محمد جابر عباس محمد، 2017، ص353).

2.1.مفهوم رواد الأعمال الاجتماعيين:

ينظر إلى رياديي الأعمال الاجتماعية باعتبارهم قوى تحويلية وأشخاص ذوو أفكار جديدة لمعالجة مشاكل كبرى يعملون بمثابرة من أجل تحقيق رؤاهم، أشخاص ببساطة لن يقبلوا كلمة (لا) كردً ولن يستسلموا إلى أن يكونوا قد نشروا أفكارهم إلى أقصى مدى ممكن". وهناك من يرى أن رياديو الأعمال الاجتماعية يقدمون في جميع أنحاء العالم نهجا جديدا لمكافحة العلل الاجتماعية ونماذج جديدة لإيجاد الثروة وتعزيز الرفاه الاجتماعي وإعادة البيئة إلى وضعها السابق. (ديفيد بورنستاين، 2014، ص2-380). كما يعرف رواد الأعمال الاجتماعيين على أنهم "الأشخاص الذين لديهم مهمة لخلق والحفاظ على القيمة الاجتماعية وهم وسطاء التغيير الاجتماعي، وهم ليسوا مقيدين بالموارد المتاحة ولكنهم يسعون وراء فرص جديدة لخدمة الناس وتحمل المخاطر المحسوبة والمشاركة في عملية الابتكار الاجتماعي المستمر والتكيف والتعلم" (محمد أبو الحمد سيد أحمد زيدان، 2021، ص402). يعرف (Brickerhoff) الرواد الاجتماعيين على أنهم "أناس تحملوا المخاطر بالنيابة عن باقي أفراد المجتمع".

بينما يعرف كل من (Post & Waddock) الرواد الاجتماعيون على أنهم "مواطنون من القطاع الخاص أو المجتمعي يقومون بأدوار حيوية لإحداث تغييرات جذرية في المجال العام ولديهم بصيرة حادة بالقضايا الاجتماعية". ويعرفهم (Labarre, Fishman) وآخرون على أنهم "مبدعون قرروا أن يواجهوا تحديات عميقة في المجتمع عن طريق فكرة عملية جديدة" (أمل خيري أمين، 2019، ص26).

3.1.مفهوم التنمية:

جاء في تعريف التنمية أنها "عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا، وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات". (محمد غربي، وآخرون، 2014، ص220). وحسب "محمود الكروي" "إن التنمية عبارة عن هدف شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ومن ثم فإن التنمية تسعى لتحقيق رفاهية الإنسان بما تتضمنه من زيادة فرص الحياة وتحسينها للأفضل والمساواة والعدالة في إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الإنسان هي غاية التنمية". (طلعت مصطفى السروجي، وآخرون، 2001، ص16، 62).

ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، سواء كان الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية. بالإضافة إلى ذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. (محمد غربي، وآخرون، 2014، ص197، 198). كما احتلت قضية "استدامة" التنمية مكانا متميزا في الجدل العام منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بعد نشر تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية سنة 1987، وبحسب هذا التقرير الدولي عرفت التنمية المستدامة بأنها تلك "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية من دون إعاقة مقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتها" (أنطوان زحلان، وآخرون، 2013، ص50).

ويمكننا تعريف الدور التنموي (Developer Role) بأنه أحد الأدوار غير التقليدية خصوصا في طريقة تنظيم المجتمع تم اقتراحه مع جملة من الأدوار الأخرى من قبل العالم (Trving Aspersel)، حيث يقوم هذا الدور على حشد الموارد المادية والبشرية والاستخدام الأمثل لها ومختلف الموجهات القيمية والاجتماعية والتنظيمية من أجل دعم الجهود الذاتية خاصة في المجتمعات التي تشهد نموا أو المجتمعات الحضرية المتخلفة، ويكون الهدف الأول للأخصائي الاجتماعي في مثل هذه المجتمعات هو تنمية قدرات المجتمع المحلي على التكيف الايجابي مع الظروف الاجتماعية المحيطة (صالح خليل الصقور، 2009، ص129).

4.1.مفهوم الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد التضامني والاقتصاد الشعبي كلها مصطلحات تشير إلى الاقتصاد الذي محوره الناس، حيث الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي، أي إنتاج السلع والخدمات، هو تلبية احتياجات الناس وليس تحقيق الحد الأقصى من الأرباح. كما أن هذا النمط من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (Social & Solidarity Economics) يختلف عن النماذج الاقتصادية العادية إذ يستثمر التقدم والتطور في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهو يسخر الأدوات الاقتصادية لخدمة غايات اجتماعية أهمها الرفاه والنمو للجميع، بدلا من التركيز على تحقيق مكاسب تخدم الربح الفردي كما في النماذج التقليدية للأعمال، وهو يرتكز أيضا على مؤسسات اقتصادية تنتج سلعا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية وليس الأرباح (فيفيان ف. بضعان، 2014، ص1-3).

ويعرف كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الاقتصاد التضامني بأنه "مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات الأشخاص ذاتيين أو معنويين بهدف تحقيق المصلحة المجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل ديمقراطي وتشاركي يكون الانخراط فيه حرا". كما ينتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي من خلال تقديمها نماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري ومحاربة الإقصاء. وتستخدم منظمة العمل الدولية (ILO) ما أسمته التعريف العلمي الذي تم الاتفاق عليه في المؤتمر الثلاثي المنعقد بجوهانسبرغ في أكتوبر 2009 الذي يعرف الاقتصاد الاجتماعي حسب مكوناته التي تشمل المنشآت والمنظمات التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات والمعارف والسعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التضامن (ماجد أبو النجا الشرقاوي، 2020، ص714). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعد بمثابة مظلة تضم تحت سقفها مختلف المؤسسات الاجتماعية الطوعية غير الهادفة للربح والعاملة في مجال إنتاج السلع والخدمات والمعرفة بهدف تفعيل روح التضامن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وتمكينهم من المشاركة الإنتاجية النافعة لمجتمعهم (سيف الدين إبراهيم تاج الدين، ص11).

2/-ريادة الأعمال الاجتماعية وإشكالية التنمية:

لقد نتج عن ظروف المرحلة المعاصرة التي يعيشها المجتمع الإنساني كمنظومة واحدة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ونتيجة للتقدم في وسائل الإعلام المختلفة تزايد وعي وإدراك شعوب المجتمعات

النامية، ومنها العربية، بتدني مستوياتهم المعيشية والهوة الصارخة بينهم وبين الدول المتقدمة في المستويات المعيشية، وظهرت دعوة النقابات والروابط المهنية ومطالبتها لرفع مستوى معيشة أعضائها، حيث أصبحت هذه الدعوة والمطالب تعد بمثابة ضغوط على الحكومات لحثها على ضرورة الإسراع بإحداث التغيير تحقيقا للتقدم المنشود وتركيز الاهتمام على اشكالية التنمية وآليات تجسيدها، والذي أدى بذلك إلى ظهور الكثير من برامج التنمية في البلاد النامية، ومن بين هذه البرامج الإنمائية التأمين ضد البطالة وضد العجز والمرض، وبروز كذلك الدور التنموي الفاعل لمنظمات ريادة الأعمال الاجتماعية التي تعد كآلية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (طلعت مصطفى السروجي، وآخرون، 2001، ص59-61). وعليه فقد أقرت غالبية الدول المشاركة في قمة التنمية الاجتماعية التي عقدت في "كوبنهاجن 2016" أنه لا سبيل إلى تحقيق تنمية مستدامة إلا من خلال الإقرار أن البعد الاجتماعي يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية الأداء المجتمعي تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة، كما تؤكد منظمة العمل الدولية على إمكانية استخدام "الاقتصاد التضامني" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات غير المنظمة والاقتصاديات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة الدخول وتحقيق وفرة في الحجم، ويتزايد الدور الاقتصادي للقطاع الاجتماعي والتضامني كونه يقوم بشكل رئيسي بتقديم الخدمات الأساسية للأفراد في المجالات والمناطق المختلفة التي لا تصل إليها يد الدولة أو يحجم عنها القطاع الخاص، وذلك من خلال منظماته ومؤسساته ومنها على وجه الخصوص منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية، هذه الأخيرة التي تسهم في تحقيق التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المحلي (ماجد أبو النجا الشرقاوي، 2020، ص719-721).

هذا وفي العام 2000م أعلن عن إطلاق "الأهداف الإنمائية العالمية للألفية" لكن قواعدها كانت تفتقر لتدشين روابط حقيقية وفاعلة مع المنظمات غير الحكومية والناشطين وأصحاب المشاريع الاجتماعية وقادة الأعمال الشباب، لكن في العقود الثلاثة الأخيرة حدث ما يمكن اعتباره أكبر تغيير يشهده العالم وهو الإعلان عن "أهداف التنمية المستدامة" و "أجندة التنمية 2030" في سبتمبر عام 2015م التي عكست المدخلات الحقيقية لمجتمع عالمي متنوع وتجسيد رؤية عالمية مشتركة للتقدم نحو توفير عالم عادل ومستدام للجميع، واختلفت أهداف الأجندة في تعاطيها مع قضايا التنمية؛ إذ توسعت رقعة الأهداف لتشمل فتح المجال واسعا أمام الابتكار والإبداع وريادة الأعمال من أجل توفير حلول للقضايا التي تواجه العالم، مثل الفقر، الصحة، التعليم، الإسكان، المياه والصرف، الطاقة والحفاظ على موارد البيئة وغيرها، وتحويل جميع

هذه التحديات إلى فرص اقتصادية مثمرة من خلال إشراك مختلف الفئات والقطاعات في عمليات التنمية الشاملة (يحي السيد عمر، 2021، ص62).

ويبرز في هذا السياق ذلك الدور التنموي الفاعل الذي تؤديه منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية ومساهمتها في تقديم حلولا للمشكلات الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وهذا خاصة على مستوى المجتمعات المحلية وما تعانيه من مشكلات محلية تعيق الوصول للتنمية المستدامة عالميا وتؤثر على خطط وسياسات التطور والاستدامة العالمية. ومن هنا تظهر العلاقة بين ريادة الأعمال الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة محليا وعالميا، فبعيدا عن مشروعات ومبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية على الصعيد المحلي كآلية حديثة ومبتكرة لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة محليا، وبدون تحقيق التنمية المستدامة والسعي لها ودعمها على الصعيد المحلي لا يمكن انجازها على الصعيد العالمي، وبالتالي يمكن اعتبار ريادة الأعمال الاجتماعية آلية مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة ولكن منطلقة من المجتمعات المحلية حتى تصل إلى المجتمع العالمي (محمد جابر عباس محمد، 2017، ص354).

ومنه فقد ازدهرت المبادرات الفردية والأعمال الريادية في دول عدة في العالم، وكان تأسيس الأعمال الريادية من أهم العوامل الرئيسة لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة، حيث شكلت المشاريع الريادية نحو 27% من إجمالي قوة العمل في بريطانيا، في حين كان قطاع الأعمال الريادية في الصين يمثل أكثر من 50% من الدخل القومي، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا على الأعمال الريادية في اقتصادها الوطني. وقد أثبتت هذه التجارب الدور البارز الذي تؤديه ريادة الأعمال في دفع الاقتصاديات العالمية؛ لأنها من أبرز محركات النمو الاقتصادي عن طريق تدشين منظمات أعمال محلية فاعلة تساهم بقوة في تحقيق التنمية المجتمعية المحلية من خلال توفير فرص العمل وزيادة العوائد، وذلك بفضل ما توفره المشاريع الريادية للأفراد من قدرة استيعابية هائلة للأيدي العاملة؛ لأنها ذات كثافة كبرى في عنصر العمل وميدان مهم لتطوير القدرات والإمكانات البشرية، ما يجعلها محلا مناسبا لاستثمار الطاقات البشرية ومساهما فاعلا في الحد من الفقر والبطالة، وهما ظاهرتان تزدادان اتساعا في غالبية دول العالم، لاسيما وسط ظروف سياسية واقتصادية عصيبة أدت لبطء النمو الاقتصادي، بالإضافة للارتفاع السريع والمتوالي في معدل النمو السكاني وغير ذلك من العوامل (يحي السيد عمر، 2021، ص63- 64).

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

3/–ريادة الأعمال الاجتماعية كآلية لتعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني:

نما الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مدى العقود الماضية ليصبح عاملا اقتصاديا هاما في أجزاء كثيرة من العالم، فعلى سبيل المثال يقدر بأن أكثر من 100 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يعملون في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومنذ التسعينيات من القرن الماضي بدأ الاعتراف بالمؤسسات الاجتماعية بالأشكال القانونية في مختلف البلدان، وخلافا للأعمال التجارية التقليدية يقاس نجاح المشروعات الاجتماعية بالقيمة الاجتماعية التي تجلبها للمجتمع (منظمة العمل الدولية، 2017، ص9، 10). ومنه يكمن الهدف من الاقتصاد الاجتماعي التضامني في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية (كالفقر والبطالة...) من خلال تيسير الوصول إلى التمويل ومعلومات السوق وعناصر الإنتاج والتكنولوجيا وخدمات الدعم، وذلك للحد من عدم المساواة في سوق العمل والمنتجات وتحسين مستوى الدخل وضمان استمراره. إن الاقتصاد الاجتماعي التضامني هو بديل يتسق مع مبادئ العدالة الاجتماعية يمكن من خلاله معالجة التحديات الدائمة التي تواجه المسار الإنمائي، كما يساهم في تأمين وصول عادل إلى الموارد البيئية وله دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وباستطاعته الوصول إلى الجهات الفاعلة الاقتصادية غير التقليدية وتمكينها، ومنها النساء وهن من أبرز المساهمات في مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، كالمبادرات الزراعية والمؤسسات الاجتماعية، حيث أن الاقتصاد التضامني يعالج عدم المساواة بين الجنسين ويساهم في تمكين المرأة (فيفيان ف. بضعان، 2014، ص1–3).

وفي ظل الانتشار الواسع لمنظمات الاقتصاد التضامني، ومنها منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية، عالميا وعربيا واهتمام المجتمع الدولي به كنمط اقتصادي يستهدف تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد حرصت دساتير العديد من الدول على الاعتراف به كنمط اقتصادي اجتماعي تضامني له أهميته؛ ونتيجة للتحولات والتطورات التي شهدتها الاقتصاديات العالمية ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة فقد بات واضحا أهمية دور الاقتصاد التضامني للتخفيف من حدة النظم الاقتصادية السائدة التي عجزت عن تحقيق التنمية بمفهومها الشامل وعدم وقوفها إلى جانب الحكومات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي يعتمد عليها الاقتصاد الاجتماعي التضامني في أداء وظيفته وتحقيق أهدافه، ومن بين هذه الآليات نذكر ريادة الأعمال الاجتماعية حيث تعد مشروعاتها من أهم نماذج منظمات المجتمع المدني التي ظهرت حديثا وتلعب دورا هاما

في الاقتصاديات العالمية كونها من أبرز محركات النشاط وآلية فاعلة لتعزيز نمو نمط الاقتصاد الاجتماعي التضامني (ماجد أبو النجا الشرقاوي، 2020، ص728، 732).

هذا ويشارك رواد الأعمال الاجتماعيين الناجحين في الحياة المدنية بغض النظر عن حجم هذه المشاركة، وتعتمد مؤسساتهم ومشروعاتهم على بناء المصداقية والعلاقات سواء داخل المجتمعات المحلية المستهدفة أو بين الشبكات الأوسع نطاقا، وهناك علاقة متبادلة بين رواد المشروعات الاجتماعية وصحة المجتمعات التي يخدمونها، ومن أجل النجاح في العمل وكسب ثقة المجتمع يعمل رواد الأعمال الاجتماعية على تعزيز التماسك الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية أو ما يسمى بالرأس المال الاجتماعي، حيث يمكن تعريف هذا الأخير على أنه العلاقات والشبكات والمؤسسات داخل المجتمع المحلي أو المجتمع الكلي أو الأمة ككل التي من شأنها تعزيز التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع، وكلما كانت التقاطعات ونقاط الالتقاء بين الأسر أو تجمعات القرابة والوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي والهوية الدينية أو العرقية قوية كان إسهام رأس المال الاجتماعي في تحقيق التماسك الاجتماعي والدمج أكثر قوة وعمقا (منظمة العمل الدولية، 2017، ص11، 12).

4/–ريادة الأعمال الاجتماعية في المنطقة العربية:

بدأت مبادرات الاقتصاد الاجتماعي التضامني تنشط في الآونة الأخيرة بالمنطقة العربية من خلال التعاونيات والمؤسسات الاجتماعية، هذا وتبعا لما أحدثته ظاهرة العولمة من طفرات كبرى في مختلف المجالات تم السعي في العديد من البلدان العربية لخلق بيئة أكثر ملائمة وديناميكية مهدت لإنشاء العديد من المشروعات الريادية بغرض مجابهة التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية، وكنتيجة لذلك ظهرت ريادة الأعمال الاجتماعية بالعالم العربي وأخذ الاهتمام بها يأخذ مكانته في النقاش حول التنمية (بن حكوم علي، 2020، ص58). ومنه تعد منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية واحدة من أهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الدول العربية التي تعنى بتحقيق أهداف اجتماعية مستدامة وليس فقط تحقيق الأرباح، وتستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع إن لم يكن المجتمع بأكمله، وقد ساعد على انتشار منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية في العالم العربي تخفيض القطاع الحكومي للنفقات العامة مما أدى إلى تدهور البنى التحتية وضعف الخدمات الاجتماعية وتراجع الوضع البيئي، وهو ما دفع بالأفراد إلى إنشاء منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية لتساهم في معالجة مشاكل تهميش واستبعاد شرائح كبيرة في المجتمع تفتقر إلى الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف تنشدها، كالعمل وتوليد الدخل والنمو. هذا وقد بلغ عدد منظمات ريادة الأعمال

الاجتماعية المعترف بها دوليا في المنطقة العربية نحو 78 منظمة يتركز 73 منها في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب (ماجد أبو النجا الشرقاوي، 2020، ص727).

وعليه يمكننا النظر إلى ريادة الأعمال الاجتماعية باعتبارها نموذجا مبتكرا يمكن أن يعالج المشاكل المستمرة من الفقر وعدم المساواة وغيرها في المجتمعات العربية وذلك من خلال تسخير إمكانات الشباب لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن ريادة الأعمال الاجتماعية لا تزال قطاعا ناشئا نسبيا في العالم العربي. ويشير تقرير عام 2010 الصادر عن معهد بروكينجز "الريادة الاجتماعية في الشرق الأوسط" إلى أن مصر تعد موطنا الأكبر عددا في أصحاب المشاريع الاجتماعية في العالم العربي، ولكن التقرير يشير أيضا إلى مستوى منخفض من المعرفة بالمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بريادة الأعمال الاجتماعية بشكل عام، في حين أنه قد تم تحقيق العديد من الانجازات في هذا القطاع في الآونة الأخيرة، فهناك بنية قوية للعمل التطوعي في جميع أنحاء العالم العربي ولاسيما بين الشباب الذين يشاركون في النشاط الاجتماعي والجمعيات الخيرية، مما يشير إلى احتمال قوي لمواصلة تطوير ريادة الأعمال الاجتماعية (اليزابيث باكنر، وآخرون، 2012، ص4، 5). وتشكل البطالة أحد أبرز التحديات في المنطقة العربية ولاسيما بطالة الشباب إذ تعادل أرقامها ضعف المعدل العالمي، وتقترن مشكلة البطالة بالنمو السكاني والتحديات البيئية لتشكل حاجة ملحة إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب المحرومين والمهمشين الذين يمكن مساعدتهم من خلال ريادة الأعمال الاجتماعية.

غير أنه تواجه المؤسسات الاجتماعية ورواد الأعمال الاجتماعيين تحديات عديدة في المنطقة العربية فمعظم المؤسسات الاجتماعية مسجلة كمنظمات لا تتوخى الربح ما يضعها في مواجهة قيود قانونية ومكتبية تحد من توسعها. ومن التحديات أيضا عدم وصول رواد الأعمال الاجتماعيين في معظم الحالات إلى التمويل والائتمان ما يحول دون نموهم، وإن الاعتماد المفرط على الجهات المانحة الدولية يضيق بشكل عام خطط هذه المؤسسات وأهدافها وتوجهها، كذلك يشكل عدم الحصول على التكنولوجيا، إذا ما اقترن بضعف التمويل، عائقا أساسيا يحول دون نمو الأعمال الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى عدم توفر بيئة مواتية وعدم الاهتمام بالبدائل الاقتصادية الابتكارية التي هي الأساس في بناء الاقتصاد الاجتماعي التضامني. إن البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية والتي تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية بحاجة إلى تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني لتحقيق العدالة الاجتماعية، لهذه الغاية يمكن للحكومات أن تنظر في اتخاذ التدابير لذلك. كما إن مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية لا يزال غير معترفا به على نطاق واسع في المنطقة العربية،

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

وعلى جمهور الناس وصانعي السياسات التمييز بين الأعمال الخاصة التي تهدف إلى تحقيق أرباح من جهة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى لتمكين هذه الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية من النمو المستدام في العالم العربي (فيفيان ف. بضعان، 2014، ص5-6).

5/-نماذج وتجارب دولية وعربية في ريادة الأعمال الاجتماعية:

1.5.مشروع "بنك جرامين":

يعد الأستاذ "محمد يونس" مؤسس بنك جرامين (Grameen Bank) أو كما يسمى "بنك القرية" من رواد الأعمال الاجتماعيين في الدول النامية فقد تم منحه جائزة نوبل للسلام لعام 2006 لعمله من خلال مشروعه في تحقيق "التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أسفل" (محمد أبو الحمد سيد أحمد زيدان، 2021، ص403). حيث دفع به تفشي الفقر والمجاعة في أنحاء كبيرة من بلاد البنغلاديش للتفكير فيما قد يخفف من وطأة الفقر على أهالي المنطقة وتمكينهم من تنمية ذواتهم عن طريق الانتقال بهم من طاقات معطلة إلى قوى عاملة منتجة، فقد لاحظ "محمد يونس" أن هؤلاء الفقراء يشتغلون في صنع منتجات محلية ويدوية الصنع ويقومون ببيعها بعد عمل جهيد بهامش ربح زهيد، في حين أن معظم الربح يذهب للتاجر الذي يقوم بتمويله ويفرض عليه سعر البيع، وهو ما دفع بالأستاذ إلى التقدم للسلطات المختصة ببلاده مناشدا إياها منحه رخصة إنشاء بنك تعتمد فكرته على تقديم قروض صغيرة لتمويل مشروعات منزلية يقوم بها في الغالب فئة الفقراء خصوصا النساء منهم، وتم ذلك فعلا حيث أنشأ مشروع بنك جرامين الذي افتتح رسميا سنة 1983، ويتميز هذا النموذج بالعديد من السمات حيث استطاع أن يمزج مزجا فريدا بين الهدف الاجتماعي والقالب الاقتصادي فهو مشروع اقتصادي يقوم على تدوير المال واستثماره، ومن ناحية هو مشروع اجتماعي من حيث استهدافه مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء وتقديم تسهيلات بنكية لهم عكس البنوك التقليدية (بن حكوم علي، 2020، ص151،150).

2.5.منظمة "أشوكا Ashoka":

قام "بيل درايتون" (Bill Drayton) رائد أعمال أمريكي بتأسيس عام 1980 "منظمة أشوكا: المبتكرون للقطاع العام"، وهو رئيس المنظمة ذاتها المتخصصة برعاية وتشجيع المشاريع الاجتماعية وهي رابطة عالمية تضم أكثر من 2000 رواد مشتغلين بالأعمال الحرة في المجال الاجتماعي والأفراد الذين يتصورون وينفذون تغيرات اجتماعية في مختلف مجالات الاحتياجات الإنسانية، ومنحت جائزة غوي للسلام في عام 2007 لبيل درايتون اعترافا بقيادته الملهمة في تهيئة مجتمع عالمي مستدام عن طريق تشجيع المشاريع

الاجتماعية وتمكين الأفراد من أن يصبحوا صناعا للتغيير ومن خلال عمله المتفاني والرائد مع آشوكا. ووفقا لبيل درايتون فإن المشتغلين بالأعمال الحرة في المجال الاجتماعي هم أفراد لديهم حلول ابتكارية للمشكلات الاجتماعية الأكثر إلحاحا ويعالجون القضايا الاجتماعية الرئيسية (مؤسسة غوي للسلام، 2008، ص2، 3). ومنذ العام 2003 قامت مؤسسة أشوكا بجعل رسالتها أعم بشكل واضح وذلك سعيا لتشكيل قطاع المواطن على الصعيد العالمي، وهي تحمل شعار "كل إنسان صانع تغيير" حيث تقوم على تخيل عالم يتمتع فيه كل شخص بالحرية والثقة والدعم الاجتماعي لمعالجة أي مشكلة اجتماعية ولدفع عجلة التغيير. وفي مقالة بعنوان "تحول قطاع المواطن" (The Citizen Sector Transformed) أجمل "درايتون" العملية التي تسعى منظمة أشوكا بواسطتها للبناء على أمثلة زملائها ومؤسساتهم لإطلاق العنان لموجات من التغيير الإيجابي (ديفيد بورنستاين، 2014، ص393، 394).

3.5.مؤسسة أفريقيا "هكا–HCA":

تعد مؤسسة رعاية منتجي العسل– أفريقيا (هكا–HCA) كمثال لمبادرة اجتماعية تم إنشاؤها بهدف توفير سبل العيش وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة من خلال العمل مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في شرق أفريقيا، ويعتمد نموذج العمل الذي تتبعه مؤسسة هكا على دعم المزارعين ليصبحوا منتجين لعسل عالي الجودة، وذلك من خلال التدريب والدعم التقني، وعندما يمتلك المزارعون المهارات اللازمة لضمان جودة منتجاتهم تقوم المؤسسة بشراء ما ينتجونه من عسل بسعر ثابت وعادل، مما يوفر لهم استقرار الدخل الذي يمكنهم من الادخار وحتى الاستثمار بين المنتجين. هذا ومن خلال التركيز على الجودة في جميع مراحل سلسلة القيمة والإنتاج قامت مؤسسة هكا بتطوير علامة تجارية جرى الاعتراف بها في أسواق شرق أفريقيا. وفي مواجهة استمرار عدم توافر الأمن الغذائي في جنوب السودان قامت مؤسسة هكا بتوسيع نطاق عملها ليشمل دعم إنتاج الفول السوداني والسمسم والعسل بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتستخدم هذه المحاصيل في إنتاج "وجبة خفيفة" فائقة الجودة ومنخفضة التكلفة تباع كمكمل غذائي رخيص في المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الأغذية، وقد تحصلت المؤسسة على جائزة رواد الأعمال الاجتماعية الأكثر تميزا في المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسة شواب وجائزة مبادرة خط الاستواء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (منظمة العمل الدولية، 2017، ص11).

4.5.مشروع قرية "تفهنا الأشراف":

قام المهندس الزراعي المصري "صلاح عطية" بالعديد من الأعمال والمبادرات الاجتماعية في خدمة المجتمع من إنشاء معاهد دينية وصولا إلى إنشاء جامعة أزهرية بقريته "تفهنا الأشراف" بمصر التي كانت تعيش الفقر، ففي عام 1984 اجتمع المهندسان "صلاح عطية" و"صلاح خضر" مع عمدة القرية للبدء في إنشاء مركز إسلامي متكامل بالقرية، حيث أنشأ ستة معاهد دينية أزهرية للمراحل المختلفة (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) ومقسمة إلى ثلاثة للبنين وثلاثة للبنات، ثم قام بإنشاء محطة سكة حديد والتي أعقبها بإنشاء كلية جامعية للشريعة والقانون، تلاها كلية للتجارة بنات ثم كلية لأصول الدين ثم كلية التربية بقريته تفهنا الأشراف. ثم قام بعدها ببناء المعهد الديني بقرية الصنافين التابعة لمركز منيا القمح بالشرقية، وبدأ بتشكيل لجنة بالتنسيق مع أهالي القرية لجمع التبرعات وكان "صلاح عطية" أول المتبرعين على الرغم من أن تلك القرية لم تتبع محافظته، ولم يغادر القرية إلا بعد جمع كافة التبرعات وبدء إنشاء معهد بنين وبنات بالقرية، وبعدها توسع في إنشاء لجان متخصصة في التنمية منها لجنة للزراعة مكونة من المهندسين الزراعيين لبحث كيفية زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، ولجنة للشباب تختص بشغل أوقات فراغهم، ولجنة للتعليم، وكان من نتاج هذه الأنشطة إنشاء بيت مال للمسلمين بقريته تفهنا الأشراف لجمع أموال الزكاة وإنشاء لجان صالحة لإحداث السلم الاجتماعي(محمد أبو الحمد سيد أحمد زيدان، 2021، ص403).

5.5.بنك الطعام المصري:

بدأت الفكرة عندما اتفق مجموعة من رجال الأعمال على خدمة المجتمع ومساعدة المستحق الحقيقي ووجدوا أن أفضل حل هو التخصص في حل مشكلة بعينها للقضاء عليها، وبعد الدراسة قرروا إنشاء كيان خيري هدفه القضاء على الجوع باسم " بنك الطعام المصري"، وبعقد اجتماعات متعددة مع رجال الأعمال والخبراء تطورت فكرة الجمعية واتفق مجلس الإدارة على أنه من الضروري أن يتحول إلى مشروع قومي يخدم كل محافظات مصر، وبالفعل بدأ البنك نشاطه عام 2006 وهو يعمل وفق رؤية شاملة للقضاء على مشكلة الجوع في مصر، وهذه الفكرة مطبقة في العديد من دول العالم خاصة أوروبا وهي الفكرة التي تتفق مع نظام التكافل في الإسلام. ابتكر البنك برامج يومية وشهرية وموسمية للقضاء على الجوع ولكي تناسب احتياجات المستحقين المختلفة، كما يستخدم بنك الطعام المصري الاستثمار في دعم برامجه المختلفة بمشاريع ذات صلة مثل مصنع التعبئة والتغليف الذي ينتج يوميا آلاف الطرود من الطعام الجاف بجودة عالية، ومزرعة وفرة للتسمين وإنتاج الألبان، حيث تسهم هذه المشاريع في توفير فرص العمل. وقد أنشأ البنك سلسلة

أخرى من البنوك تابعة له من بينها بنك الشفاء المصري، بنك الكساء المصري، بنك الحياة الكريمة، بنك المهارات المصري (أمل خيري أمين، 2019، ص152-154).

6.5.صندوق الزكاة الجزائري:

هو عبارة عن هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية تم إنشاؤه في الجزائر سنة 2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07 رمضان 1411 هـ الموافق لـ 23 مارس 1991م، وهو يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، حيث يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن ثم يقوم بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع (بن الزاوي إشراق، 2017، ص441). هذا وقد تم استحداث من خلال صندوق الزكاة صندوق فرعي سمي بـ "صندوق استثمار أموال الزكاة" الذي يهدف إلى مكافحة الفقر والبطالة، وذلك من خلال استغلال جزء من أموال الزكاة التي تقدم في شكل قروض حسنة للشباب البطال وأصحاب الحرف والمشاريع المصغرة، وكذا الأسر الحرفية والمنتجة وغيرها من الفئات المهمشة في المجتمع. ويقدر عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق سنة 2008 بـ 800 مشروع، وفي سنة 2009 قدر عددها بـ 1200 مشروع، وفي سنة 2010 قدر عددها بـ 3000 مشروع، وفي سنة 2012 تطور الاستثمار في صندوق الزكاة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 4400 مشروع (بن حكوم علي، 2020، ص144، 145). وبهذا فإن العديد من الشباب البطال استفاد من القروض الحسنة المقدمة من طرف صندوق الزكاة بحيث سمحت هذه القروض لأكثر من 7500 شاب بطال فتح مؤسسة مصغرة تسمح له من الاستفادة من منصب شغل، وهذه نتيجة توحي بأهمية صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الشاملة ودوره الكبير في معالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في المجتمع الجزائري (عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور، 2012، ص96-99).

خاتمة:

يتجلى لنا من خلال ما ورد سابقا في هذه الورقة البحثية الدور التنموي البارز الذي تضطلع بأدائه ريادة الأعمال الاجتماعية في ظل التحولات والتطورات التي عرفتها الاقتصاديات العالمية في الألفية الثالثة، وبروز الاقتصاد الاجتماعي التضامني كنموذج جديد في التنمية يختلف عن النماذج الاقتصادية التقليدية، وباعتباره قطاعا ثالثا جديدا يضاف إلى القطاعين العام والخاص، والذي تعاظم الاهتمام به على المستويين

الدولي والعربي كونه يرتكز أساسا على جملة من المبادئ الأساسية والقيم الاجتماعية، هذا إلى جانب دوره الداعم للأهداف الإنمائية التي ترتكز على تحقيق التنمية المستدامة. من هذا المنطلق، تعد منظمات ريادة الأعمال الاجتماعية من أهم منظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني وبمثابة آلية أساسية في تعزيزه وترسيخ مبادئه التي يقوم عليها في المجتمع المحلي، حيث تتفق ريادة الأعمال الاجتماعية مع هذا النمط من الاقتصاد في مبادئها والاستراتيجيات الإنمائية التي تنطوي عليها والغايات الإنمائية التي تستهدف تحقيقها، ويأتي في مقدمة تلك الغايات تحقيق أهداف اجتماعية مستدامة بدلا من التركيز على الأرباح فقط.

هذا وقد بات جليا أهمية الدور التنموي الفاعل الذي تؤديه ريادة الأعمال الاجتماعية كممارسة ومبادرة اجتماعية مبتكرة ظهرت كمفهوما حديثا، حيث ساهمت خلال السنوات الأخيرة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي ونتائج سريعة وملموسة في برامج التنمية الاجتماعية في المجتمعات المتقدمة، والتي حظيت فيها ريادة الأعمال الاجتماعية باهتمام ودعم كبيرين من قبل حكوماتها وذلك وعيا منها بالدور الفاعل الذي تؤديه في الدفع بعجلة التنمية الشاملة. كما تجلى لنا أن ريادة الأعمال الاجتماعية لم تعرف انتشارا على نطاق واسع في واقع المجتمعات العربية ولازالت تعد بمثابة قطاعا ناشئا بصورة نسبية ومفهوما حديثا غير مستوعبا بشكل جيد وغير معترفا بدوره التنموي الفاعل من الأهالي في المجتمعات المحلية، حيث يوجد ضعف في التوجه نحو ريادة الأعمال الاجتماعية من قبل شريحة الشباب في المجتمعات العربية. ولكن كل ذلك لا ينفي حقيقة وجود نماذج وتجارب ناجحة يحتذى بها في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية بالمنطقة العربية على غرار دول العالم، حيث رأينا من خلال استعراضنا لبعض منها آنفا أن هناك رياديو أعمال اجتماعيين في بعض الأقطار العربية ممن قاموا بإنشاء مشروعات اجتماعية كان لها أثر اجتماعي إيجابي وقدموا من خلالها حلولا مبتكرة مستدامة لمشكلات مجتمعية مستعصية في مجتمعاتهم المحلية.

CONCLUSION:

It is clear to us from what was previously mentioned in this research paper the prominent developmental role played by social entrepreneurship in light of the transformations and developments witnessed by global economies in the third millennium, and the emergence of the social solidarity economy as a new model in development that differs from traditional economic models, and as a new third sector added to the public and private sectors, which has received increasing attention at the international and Arab levels because it is based on a set of basic principles and social values, in addition to its role in supporting development goals that focus on achieving sustainable

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

development. From this standpoint, social entrepreneurship organizations are among the most important organizations of the social solidarity economy and are a basic mechanism in strengthening it and consolidating its principles on which it is based in the local community, so that Social entrepreneurship is consistent with this type of economy in its principles, as well as the development strategies it entails and the development goals it aims to achieve, foremost of which is achieving sustainable social goals instead of focusing on profits only.

It has become clear the importance of the effective developmental role played by social entrepreneurship as an innovative social practice and initiative that has emerged as a modern concept, as it has contributed in recent years to achieving economic growth rates and rapid and tangible results in social development programs in advanced societies, in which social entrepreneurship has received great attention and support from their governments, out of their awareness of the effective role it plays in driving the wheel of comprehensive development. As we have shown above, social entrepreneurship has not been widely spread in the reality of Arab societies, and it is still considered a relatively emerging sector and a modern concept that is not well understood and its effective developmental role is not recognized by the people in local communities, as there is a weakness in the trend towards social entrepreneurship by the youth segment in Arab societies. However, all of this does not negate the fact that there are successful models and experiences that can be emulated in the field of social entrepreneurship in the Arab region, similar to the countries of the world.

توصيات:

نقترح في نهاية هذه الورقة البحثية جملة من التوصيات ذات الصبغة العملية هي على النحو الآتي:

1-تهيئة المناخ المجتمعي الملائم لتفعيل دور ريادة الأعمال الاجتماعية في عملية التنمية الشاملة بالمنطقة العربية وذلك من خلال ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب العربي وتنمية الوعي لديه بأهمية الدور التنموي الفاعل الذي تؤديه، وتغيير الاتجاهات والسلوكيات الخاطئة التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية.

2-خلق بيئة تمكينية تتيح الفرص للمرأة في المنطقة العربية وتمكنها من المشاركة الفاعلة في برامج التنمية الاجتماعية المحلية من خلال إنشاء مشاريع اجتماعية يتحقق بها التغيير الإيجابي والتقدم المجتمعي المنشود.

3-اعتماد التخطيط الإستراتيجي في صياغة خطة متكاملة لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية يتم في ضوئها قياس آثار المشاريع الريادية الاجتماعية على المجتمع المحلي بالمنطقة العربية وتقويم نتائجها.

4-ترسيخ قيم التضامن والعمل التطوعي لدى النشء الجيل الجديد من الشباب في المنطقة العربية، وتعريفه بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني واشراكه في حل مشكلات مجتمعه المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

5-تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني في المنطقة العربية لتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي وتذليل العراقيل القانونية والإدارية التي تعوقها.

6-التأكيد على أهمية العملية التبادلية للخبرات والمعارف في مجال ريادة الأعمال الاجتماعية بين الدول العربية والتعاون والاستفادة من التجارب العالمية الريادية الرائدة في مجال القضايا الاجتماعية التنموية.

7-إدراج ريادة الأعمال الاجتماعية، كمفهوم حديث، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كنموذج جديد مبتكر للتنمية، في النظام التعليمي وكذا المقررات الدراسية الجامعية والتعريف بدورهما التنموي الفاعل.

8-تنمية القدرات والمهارات الابتكارية للقيادات الاجتماعية الشابة من رواد الأعمال الاجتماعيين والمتطوعين أصحاب المشاريع الاجتماعية خاصة منهم المبتدئين وذلك عن طريق تنظيم لفائدتهم دورات تدريبية تؤهلهم لإدارة المشروعات الاجتماعية بطريقة احترافية وتعزيز روح الابتكار الاجتماعي لديهم.

9-تعزيز تضافر الجهود والتعاون والتنسيق بين القطاعات الثلاثة المتمثلة في الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني كقطاع ثالث، وهذا من أجل دعم المشروعات التنموية وتجسيد برامج التنمية المجتمعية المحلية بشكل متوازن في كل المناطق الجغرافية الريفية منها والحضرية.

قائمة المراجع:

1.أنطوان زحلان، وآخرون (2013). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت.

2.أمل خيري أمين (2013). تجارب في الريادة الاجتماعية، مؤسسة اقرأ للنشر، القاهرة.

3.أمل خيري أمين (2019). تجارب في الريادة الاجتماعية فنون الإبداع المجتمعي، الطبعة الثانية الإلكترونية. الرابط: https://www.kotobati.com. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 10:30.

4.إيهاب مقابلة وآخرون (2021). مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد153. الرابط: https://www.arab-api.or. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 9:00.

5.اليزابيث باكنر، وآخرون (2012). ريادة الأعمال الاجتماعية: لماذا هي مهمة بعد الربيع العربي؟، تقرير نتائج من استطلاع على الانترنت، مركز التنمية والديمقراطية وسيادة القانون، جامعة ستانفورد. الرابط: https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/07، 11:00.

6.بن حكوم علي (2020-2021). المقاولاتية الاجتماعية ودورها في التنمية المستدامة –دراسة حالة–، أطروحة دكتوراه ل.م.د. في علوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر. الرابط: https://dspace.univ-adrar.edu.dz. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 8:45.

7.بن الزاوي إشراق (2017). صناديق الزكاة نموذج للتنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة –الفترة: 2003-2013، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد01، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر. الرابط: https://dspace.univ-eloued.dz. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/10/01، 14:50.

8.ديفيد بورنستاين (2014). كيف تغير العالم رياديو الأعمال الاجتماعية وفعالية الأفكار الجدية، ترجمة لميس فؤاد اليحي، الأهلية للنشر، ط1، الأردن. الرابط: https://books4arab.me. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 9:15.

9.سيف الدين إبراهيم تاج الدين، مدخل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مفاهيمه، تطبيقاته، آثاره، دون سنة، الرياض. الرابط: https://iefpedia.com. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/06، 18:00.

10.صالح خليل الصقور(2009). موسوعة الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار زهران للنشر، عمان. الرابط: https://sh-books.blogspot.com. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 13:00.

11.طلعت مصطفى السروجي، وآخرون (2001). التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي- جامعة حلوان، مصر.

12.عبد الحكيم بزاوية، عبد الله بن منصور (2012). تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع الصغيرة، مجلة (Les Cahiers du MECAS)، العدد8، جامعة تلمسان، الجزائر. الرابط: https://mecas.univ-tlemcen.dz. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/10/01، 17:20.

13.فيفيان ف. بضعان (2014). الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية، سلسلة السياسات العامة، الأمم المتحدة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد4. الرابط: https://yptoolbox.unescapsdd.org. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 15:05.

14.محمد غربي، وآخرون (2014). التحولات السياسية وإشكالية التنمية، ابن النديم للنشر، ط1، الجزائر.

15.محمد جابر عباس محمد (2017). ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية –دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان–، مجلة الخدمة الاجتماعية، مصر. الرابط: https://ebook.univeyes.com. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 9:10.

16.محمد أبو الحمد سيد أحمد زيدان (2021). ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد مرتكزات الجامعة المنتجة ومتغير في التخطيط لتطوير تعليم الخدمة الاجتماعية بجامعة الأزهر، مجلة التربية، كلية التربية بالقاهرة، الجزء (2)، العدد 192. الرابط: https://jsrep.journals.ekb.eg. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 9:20.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934
17. ماجد أبو النجا الشرقاوي (2020). الاقتصاد التضامني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الاقتصاد المصري–، العدد74، مصر. الرابط: https://mjle.journals.ekb.eg. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/05، 15:10.

18.منظمة العمل الدولية (2017). دعم ريادة الأعمال الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي في المجتمعات الريفية، القاهرة. الرابط: https://www.ilo.org. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/07، 10:45.

19.مؤسسة غوي للسلام (2008). بيان مقدم حول "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك. الرابط: https://digitallibrary.un.org تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/07، 11:15.

20.يحي السيد عمر (2021). ريادة الأعمال بين الموهبة والممارسة، دار الأصالة للنشر، ط1، تركيا. الرابط: https://yahyaomar.com/ar/books. تاريخ وتوقيت الاطلاع: 2024/09/06، 20:00.

Bibliography List:

1.Antoine Zahlan, et al. (2013). Economic Growth and Sustainable Development in Arab Countries: Economic Dimensions, Arab Center for Research and Policy Studies, 1st ed., Beirut.

2.Amal Khairi Amin (2013). Experiences in Social Entrepreneurship, Iqraa Publishing Foundation, Cairo.

3.Amal Khairi Amin (2019). Experiences in Social Entrepreneurship: Arts of Community Creativity, Second Electronic Edition. Website: https://www.kotobati.com. Consulted on: 09/05/2024 at 10:30.

4.Abdel Hakim Bazawiya, Abdullah bin Mansour (2012). The Experience of the Algerian Zakat Fund as a Mechanism for Launching Small Projects, Journal (Les Cahiers du MECAS), Issue 8, University of Tlemcen, Algeria. Website: https://mecas.univ-tlemcen.dz. Consulted on: 01/10/2024 at 17:20.

5.Ben Hakoum Ali (2020-2021). Social Entrepreneurship and its Role in Sustainable Development - A Case Study -, PhD Thesis in Management Sciences, University of Adrar, Algeria. Website: https://dspace.univ-adrar.edu.dz. Consulted on: 05/09/2024 at 8:45.

6.Ben Zaoui Ishraq (2017). Zakat Funds: A Model for Sustainable Development Case Study of the Zakat Fund of Biskra State - Period: 2003-2013, Journal of Administrative and Financial Sciences, Volume 01, Issue 01, University of El Oued, Algeria. Website: https://dspace.univ-eloued.dz. Consulted on: 10/01/2024 at 14:50.

7.David Bornstein (2014). How Social Entrepreneurs and the Effectiveness of New Ideas Changed the World, Translated by Lamis Fouad Al-Yahya, Al-Ahliya

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934
Publishing, 1st ed., Jordan. Website: https://books4arab.me. Consulted on: 09/05/2024 at 9:15.

8.Elizabeth Buckner, et al. (2012). Social Entrepreneurship: Why Does It Matter After the Arab Spring?, Report of the Results of an Online Survey, Center for Development, Democracy and the Rule of Law, Stanford University. Website: https://fsi-live.s3.us-west-1.amazonaws.com. Consulted on: 07/09/2024 at 11:00.

9.Goi Peace Foundation (2008). Statement submitted on "Implementing the internationally agreed goals and commitments in relation to sustainable development", Economic and Social Council, United Nations, New York. Website: https://digitallibrary.un.org . Consulted on: 07/09/2024 at 11:15.

10.Ihab Moqabla et al. (2021). Concepts and Terminology in the Field of Entrepreneurship and Small and Medium Enterprises, Arab Planning Institute, a periodical series concerned with development issues in Arab countries, Issue 153. Website: https://www.arab-api.or. Consulted on: 09/05/2024 at 9:00.

11.International Labor Organization (2017). Supporting Social Entrepreneurship and Social Capital in Rural Communities, Cairo. Website: https://www.ilo.org. Consulted on: 07/09/2024 at 10:45.

12.Mohamed Gharbi, et al. (2014). Political Transformations and the Problem of Development, Ibn al-Nadim Publishing, 1st ed., Algeria.

13.Mohamed Jaber Abbas Mohamed (2017). Social Entrepreneurship as an Innovative Mechanism for Achieving Sustainable Development in Local Communities - An Applied Study on Social Entrepreneurs in Aswan City -, Social Service Magazine, Egypt. Website: https://ebook.univeyes.com. Consulted on: 05/09/2024 at 9:10.

14.Mohamed Abu Al-Hamad Sayed Ahmed Zidane (2021). Social entrepreneurship as one of the pillars of the productive university and a variable in planning to develop social service education at Al-Azhar University, Journal of Education, Faculty of Education, Cairo University, Part (2), Issue 192. Website: https://jsrep.journals.ekb.eg. Consulted on: 05/09/2024 at 9:20.

15.Maged Abu Al-Naja Al-Sharqawi (2020). Solidarity economy and its role in achieving sustainable development - a case study of the Egyptian economy -, Issue 74, Egypt. Website: https://mjle.journals.ekb.eg. Consulted on: 05/09/2024 at 15:10.

16.Saif El-Din Ibrahim Taj El-Din, Introduction to Social and Solidarity Economy: Concepts, Applications, and Effects, no year, Riyadh. Website: https://iefpedia.com. Consulted on: 06/09/2024 at 18:00.

17.Saleh Khalil Al-Suqour (2009). Encyclopedia of Contemporary Social Service, Dar Zahran, Amman. Website: https://sh-books.blogspot.com. Consulted on: 05/09/2024 at 13:00.

18.Talat Mustafa Al-Sarouji, and others (2001). Social Development: Example and Reality, University Book Publishing and Distribution Center - Helwan University, Egypt.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934
19.Vivian F. Badan (2014). Social Solidarity Economy as a Tool for Achieving Social Justice, Public Policy Series, United Nations ESCWA, Economic and Social Commission for Western Asia, Issue 4. Website: https://yptoolbox.unescapsdd.org. Consulted on: 05/09/2024 at 15:05.
20.Yahya Sayed Omar (2021). Entrepreneurship between talent and practice, Dar Al-Asalah for Publishing, 1st ed., Turkey. Website: https://yahyaomar.com/ar/books. Consulted on: 06/09/2024 at 20:00.

Social entrepreneurship and its developmental role In the light of the social solidarity economy

Prof. Taibi Ratiba
Blida2 University-Algeria
r.taibi@univ-blida2.dz

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of the role that social entrepreneurship can play in the development path of local communities and achieve development goals in light of the widespread social solidarity economy as an alternative economic model to the traditional development model, so that today social entrepreneurship has become of great importance as it involves a strategy to achieve sustainable development and provide permanent solutions to social problems and enhance the social solidarity economy. Accordingly, social solidarity economy initiatives have recently begun to be active in Arab societies through social entrepreneurship organizations, but these initiatives in reality still face serious challenges, including that social entrepreneurship is still a relatively emerging sector in the Arab world.

Keywords: Social entrepreneurship, social entrepreneurs, development, social solidarity economy.